الجمهوريــة التونسيــة
مجلس نواب الشعب

المدّة النيابية الأولى2023-2027
الدورة النيابية الثانية 2023-2024

محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

عـــدد 09

- **تاريخ الاجتماع:** 25 جانفي 2024

- **جدول الأعمال:**

- الاستماع إلى المدير العام للصحة العسكرية بخصوص مقترح القانون الأساسي عدد 2023/30 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 09

-المتغيبون: 01

-المعتذرون: 00

- **بداية الجلسة:** العاشرة صباحا

نهاية الجلسة: منتصف النهار

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم الخميس 25 جانفي 2024 استمعت خلالها إلى أمير اللواء طبيب مدير عام الصحة العسكرية و ثلة من الإطارات المرافقة له بخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية.

واستهل الضيوف مداخلاتهم بتثمين ما ورد بمقترح القانون من أحكام من شأنها ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية من جهة ومن جهة أخرى ما ورد به من أحكام حمائية لمهني الصحة حتى يمارسوا مهامهم بكامل الأريحية ودون خوف من متابعتهم جزائيا ومدنيا قبل ثبوت خطئهم الطبي، مبينين أن هذا المقترح يأتي في إطار توفير مناخ عمل مريح لمهني الصحة للقيام بواجباتهم الطبية المعتادة دون ضغوطات. كما وقع التأكيد على أن مثل هذا المقترح الهام يجب أن تقع المصادقة عليه في أقرب وقت ممكن نظرا للحاجة الماسة لوضع إطار واضح للمسؤولية الطبية يجنبنا مستقبلا تطبيق الأحكام العامة التي لا تراعي خصوصية العمل الطبي.

وأشار المكلف بالشؤون القانونية والنزاعات بوزارة الدفاع الوطني إلى ضرورة أن يعمل هذا المقترح على حماية الأطباء ومهني الصحة أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم، داعيا إلى تجنب تطبيق الأحكام العامة للمسؤولية المدنية على الأخطاء الطبية مثلما هو معمول به حاليا باعتبار ما نتج عن ذلك من أحكام قضائية مجحفة في حق مهني الصحة وأحيانا تكون مجحفة في حق المنتفعين بالخدمات الصحية، كما تساءل عن مدى إمكانية انطباق أحكام هذا المقترح على مهني الصحة العسكرية باعتبار أن هؤلاء يخضعون لأحكام القانون الأساسي الخاص بهم مع الإشارة إلى أنه وقع استثناؤهم صراحة من مجال تطبيق قانون التنظيم الصحي لسنة 1991.

أما بالنسبة للأحكام الواردة بهذا المقترح فقد تقدمت رئيسة قسم طب وانعاش الولدان بالمستشفى العسكري بجملة من المقترحات لعل أهمها ضرورة أن يقع إفراد ذوي الإعاقة بفصل خاص يضمن لهم الأولوية المطلقة في التمتع بالخدمات الصحية بما يتلاءم مع جملة النصوص القانونية التي تحمي هاته الفئة من الأشخاص.

ودعا من جهته ممثل قسم الطب الشرعي بالمستشفى العسكري بتونس إلى ضرورة العمل على أن يضمن هذا القانون التعويض عن الحوادث الطبية وذلك مع تسقيف النسبة التي لا يمكن التعويض دونها مثلما هو معمول به في عديد الدول المتقدمة، كما أكد على مع ضرورة التدقيق في تعريف بعض المصطلحات الواردة بمقترح القانون مثل عبارة "مهنيي الصحة" وإضافة بعض الأطراف الأخرى كالأطباء البياطرة وطلبة علوم الصحة، أما بالنسبة للأماكن التي تحصل فيها الأخطاء الطبية فقد دعا إلى ضرورة إضافة عبارة "الفضاءات" باعتبار أنه في بعض الحالات الخاصة يقع تقديم الخدمات الصحية في فضاءات عامة لا يمكن اعتبارها ضمن "البناءات" أو الهياكل والمؤسسات الصحية مثلما هو موجود بهذا المقترح.

وفي تفاعلهم مع مجمل هاته المداخلات ثمن أعضاء اللجنة والنواب الحاضرون ما تفضل به الضيوف من مقترحات هامة ستعمل اللجنة على أخذها بعين الاعتبار عند مصادقتها على النسخة النهائية للمقترح وذلك بعد استيفاء بقية الاستماعات، على أن تعقد اللجنة قبل ذلك جلسة تضم فيها مختلف الأطراف المستمع إليها في سبيل أن يكون هذا المشروع محلّ توافق بين جميع الأطراف المعنية به وحتى يحقق الأهداف المرجوة منه وخاصة منها تحقيق الموازنة بين حماية مهنيي الصحة من جهة وضمان حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية من جهة أخرى.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
نبيه ثابث	رؤوف الفقيري